تقرير البورصة اليومي

تراجع السوق بفضل عمليات جني أرباح على الأسهم القيادية

جنحت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية إلى التراجع خلال تعاملات جلسة أمس وخاصة على مستوى المؤشرين الوزني وكويت 15 جراء عمليات تخارج واضحة من عدد من الأسهم القيادية وفي مقدمتها سهما بيتك والوطني في قطاع البنوك، وزين من الأسهم الخدمية المدرجة بقطاع الاتصالات.

وبدا منذ اللحظات الأولى للجلسة ان المؤشرين الوزني وكويت 15 سيتراجعان على وقع عمليات تخارج مبكرة وكأن هناك قرارا مسبقا من قبل بداية الجلسة للبيع على هذه الأسهم خاصة أن الأسهم القيادية كانت قد شهدت أداء قويا في جلسة أول من امس وكثير منها حققت مكاسب سعرية واضحة وخاصة على مستوى سهمي زين وبيتك كأحد انشط هذه النوعية من الأسهم في الفترة الأخيرة، وهو ما انعكس على أداء الأسهم المرتبطة بهذين السهمين.

ومع مرور الوقت زادت حدة العمليات البيعية للأسهم الثقيلة خاصة في منتصف الجلسة، وهو ما اتضح من خلال التراجع اللافت على مستوى المؤشرين وخاصة كويت 15 كونه يضم عددا من اسهم البنوك التي كانت متراجعة خلال الجلسة وبعضها استمر على تراجع حتى النهاية مثل اسهم الخليج وبوبيان. وفي المقابل، كان المؤشر السعري قد استهل التعاملات على مواصلة الارتفاع مدعوما بعمليات شرائية على الأسهم الرخيصة وفي مقدمتها الاسهم التابعة لمجموعة ايفا التي تواصل نشاطها اللافت في السوق خلال الجلسات الأخيرة، هذا بالإضافة إلى عدد من الأسهم الرخيصة الأخرى وفي مقدمتها سهم تمويل الخليج الذي عاد للواجهة مرة أخرى بتداولات قياسية تجاوزت 150 مليون سهم غلب عليها التجميع بهدف المضاربة، وحقق السهم على اثرها ارتفاعا بالحد الأعلى، وكانت هناك أسهم رخيصة أخرى نشطة منها أرنك وأبيار ومنازل من القطاع العقاري وأسهم أخرى متفرقة، ما كان له أكبر الأثر في حفظ التوازن للمؤشر السعري الذي جنح للانخفاض مع زيادة حدة العمليات البيعية على الأسهم القيادية من خلال تصريف عدد من الأسهم مثل المستثمرون ونور ومدينة الأعمال والميادين قبل أن تقلص بعض هذه الأسهم خسائرها قبل الإغلاق، وتراوحت حركة المؤشر صعودا وهبوطا خلال الجلسة ما بين 5 نقاط ارتفاعا ونحو 10 نقاط انخفاضا، قبل حلول اللحظات الأخيرة التي قلص فيها المؤشر خسائره إلى 3,4 نقاط سلبته الاستقرار فوق مستوى 7900 نقطة الذي اخترقه في جلسة أول من أمس. ويبدو من خلال عمليات الشراء بكميات كبيرة على بعض الأسهم الرخيصة في قطاعات متنوعة ان السوق مرشح لاستعادة هذا المستوى وتجاوزه في الجلسات القليلة المقبلة.

وانخفض المؤشر السعري للبورصة أمس بمقدار 3,4 نقاط ليستقر المؤشر العام عند مستوى 7897,6 نقطة، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 4,30 نقاط ليستقر عند مستوى 462,4 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 14,57 نقطة وهو تراجع كبير عاد بالمؤشر الى ما دون 1100 نقطة ليستقر عند مستوى 1090,8 نقطة.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 640,4 مليون سهم نفذت من خلال 11,924 صفقة بقيمة نقدية بلغت 54,3 مليون دينار. واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب القيمة النقدية بواقع 17,7 مليون دينار تشكل 32,5٪ من اجمالي القيمة النقدية، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال تداولات بقيمة 5,5 ملايين دينار تشكل 10,1٪ من الاجمالي.

واستحوذت اسهم 5 شركات على 48,5٪ من اجمالي كميات التداول تصدرها سهم تمويل الخليج ايضا وذلك من خلال تداول 150,4 مليون سهم تشكل 23,4٪ من اجمالي كميات التداول.

وتباين اداء متغيرات السوق، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 17٪، وفي المقابل تراجعت قيمة التداول بنسبة 8,2٪ وكذلك الصفقات بنسبة 3,2٪.

أرقام ومؤشرات

3.4
نقاط تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,04٪، وتراجع الوزني بنسبة 0,93٪، وتراجع كويت 15 بنسبة 1,3٪.

17.7
مليون دينار قيمة تداول اسهم 5 شركات تشكل 32,5٪ من الاجمالي.

640.4
مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 54,3 مليون دينار.

أسرار البورصة

● قالت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» ان عملية توزيع بعض موظفي إدارات وأقسام السوق والتي انتقلت مهامها إلى هيئة اسواق المال ومنها على سبيل المثال قسم رقابة المحافظ، وادارة التدريب لم تدخل خير التنفيذ رغم توصل ادارة السوق لقناعة ضرورة توزيعهم للاستفادة منهم.

● **يعود النشاط اللافت لمجموعة استثمارية في السوق في الوقت الراهن الى محاولات للتصعيد وذلك بهدف تجميل ميزانيات شركات هذه المجموعة قبل اقفالات الربع الثالث، يذكر ان اغلب اسهم هذه المجموعة حققت ارتفاعات كبيرة أمس، وبعضها اغلقت مطلوبة بالحد الأعلى.**

● شهدت الجلسات الأخيرة اتمام عمليات بكميات جيدة على سهم وربة وفقا لادارة البيوع المستقبلية وذلك منذ دخوله الخدمة نهاية الاسبوع الماضي بناء على طلب من محفظة وعد.

● **شريف حمدي**

«تمويل الخليج» يعود إلى النشاط المضاربي القوي

شهدت جلسة تعاملات أمس عودة سهم تمويل الخليج لنشاطه المضاربي القوي وذلك من خلال عمليات شراء بدأت مع اللحظات الأولى من عمر الجلسة، واستمرت حتى نهايتها، وكانت هناك كثير من الصفقات المليونية على أسهم خاصة عند مستوى 37,5 فلسا، وهو المستوى الذي اغلق عليه السهم محققا مكاسب سعرية بمقدار فلسين ونصف الفلس تشكل الحد الأعلى لارتفاعات السهم في جلسة واحدة، وبدا واضحا في منتصف الجلسة تقريبا أن كثيرا من المتعاملين الذين تخارجوا من بعض الأسهم الكبيرة اتجهوا الى الأسهم الصغيرة وفي مقدمتها تمويل الخليج.

تباين أداء أسواق المال الخليجية

على وقع أداء متذبذب، تباين أداء مؤشرات أسواق المال الخليجية أمس، حيث تراجع أداء أسواق الكويت والسعودية وقطر والبحرين، وارتفعت مؤشرات اسواق دبي وأبوظبي ومسقط. وكان أكبر ارتفاع لسوق أبوظبي بنسبة 0,32٪، وأكبر انخفاض لسوق قطر بنسبة 1,02٪. ويبدو أن اداء اسواق الخليج سيظل متأرجحا بين الصعود والهبوط بشكل لافت حتى نهاية تعاملات الربع الثالث الذي أوشك على الانتهاء.

بزيادة 4,6٪ مقارنة بالنصف الأول من 2012

«المركز»: 45,5 مليار دولار إجمالي السندات والصكوك الخليجية المصدرة في النصف الأول

رصد المركز المالي الكويتي (المركز) في تقريره الأخير سوق إصدارات السندات التقليدية والصكوك في منطقة الخليج العربي خلال النصف الأول من عام 2013. فبلغ حجم السوق الأولي الإجمالي للسندات والصكوك الخليجية 45,5 مليار دولار، بزيادة طفيفة قدرها 4,6٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وبحسب التقرير يضم السوق الأولي الإجمالي للسندات والصكوك الخليجية كلا من:

1 ـ الإصدارات السيادية وهي الإصدارات التي تصدرها الحكومات الخليجية بهدف التمويل أو لتأسيس منحنى للعوائد الحكومية. 2 ـ إصدارات الشركات وهي الإصدارات التي تصدرها الشركات بهدف التمويل (وتضم الشركات المملوكة من قبل الحكومات والمؤسسات المالية).

3 ـ إصدارات البنوك المركزية الخليجية والتي تستخدم كأدوات في السياسة النقدية.

وشهد شهرا مارس وابريل أعلى معدل من حيث تواتر الإصدارات، حيث بلغ حجم الإصدارات في شهر مارس 10,7 مليارات من خلال 42 إصدارا فيما بلغ حجم الإصدارات في شهر ابريل 10,6 مليارات دولار من خلال 32 إصدارا.

وجاء في التقرير ان إصدارات بنك الكويت المركزي الأعلى من إصدارات البنوك المركزية قصيرة المدى في السوق، بإجمالي 12,3 مليار دولار، حيث كانت أغلب إصدارات البنوك المركزية الخليجية قصيرة المدى تستخدم كأدوات مالية لضبط معدلات السيولة.

وقد قامت البنوك المركزية في كل من قطر والكويت والبحرين وعمان بإصدار سندات وصكوك بقيمة إجمالية بلغت 21,4 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2013 أي بتراجع قدره 3,4٪ عن حجم الإصدارات خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وبالرغم من تراجع حجم إصدارات بنك الكويت المركزي بنسبة 12,7٪ عن نفس الفترة من العام الماضي فانه مازال في الصدارة بين البنوك المركزية الخليجية الأخرى حيث بلغت إصداراته 12,3 مليار دولار.

ولقد نمت إصدارات البنوك المركزية الأخرى بحيث بلغت إصدارات مصرف قطر المركزي 6 مليارات دولار أي بزيادة قدرها 39,7٪ عن العام الماضي فيما بلغت إصدارات مصرف البحرين المركزي 2,8 مليار دولار أي بزيادة قدرها 18,3٪ وبلغت إصدارات البنك المركزي العماني 207 ملايين دولار.

كما مازال بنك الكويت المركزي متصدرا من حيث إصدار السندات التقليدية حيث أصدر ما قيمته 61٪ من اجمالي إصدارات السندات التقليدية المصدرة من قبل البنوك المركزية الخليجية، وكانت الإصدارات الإسلامية جميعها من نصيب مصرف البحرين المركزي ومصرف قطر.

وبلغ الحجم الإجمالي للإصدارات السيادية وإصدارات الشركات الخليجية (من غير إصدارات البنوك المركزية) 24,1 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2013، أي بارتفاع 13٪ عن نفس الفترة من العام الماضي كما ارتفع عدد الإصدارات بنسبة 25,6٪ ليصل إلى 103 إصدارات.

ولقد تميزت هذه الإصدارات الأولية الخليجية الحكومية وللشركات (فيما عدا البنوك المركزية) بما يلي:

أ ـ التوزيع الجغرافي: كان الحجم الإجمالي للإصدارات الإماراتية سواء الحكومية أو الشركات الأكبر من حيث القيمة والعدد في النصف الأول لعام 2013، حيث بلغت 50,60٪ من القيمة الاجمالية للإصدارات الخليجية وبلغ عددها 72 إصدارا. وحلت الإصدارات السعودية في المرتبة الثانية من حيث القيمة حيث بلغت 7,3 مليارات دولار من خلال 11 إصدارا.

ب ـ الإصدارات السيادية وإصدارات الشركات: استمرارا للاتجاه السائد خلال الأعوام الماضية بلغ حجم إصدارات الشركات الخليجية حوالي 94,8٪ من اجمالي الإصدارات الخليجية خلال النصف الأول من عام 2013 (متضمنة الشركات المملوكة من قبل الحكومات والمؤسسات المالية).

وتصدرت الشركات الإماراتية القائمة حيث بلغ حجم إصداراتها 48٪ من إجمالي إصدارات الشركات الخليجية من خلال 70 إصدارا.

ت ـ الإصدارات التقليدية مقابل الصكوك: ارتفعت القيمة الاجمالية للسندات التقليدية خلال النصف الأول من عام 2013 بنسبة 46٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل قيمتها الإجمالية 12,5 مليار دولار ومتخطية إجمالي قيمة الصكوك بنسبة طفيفة حيث بلغت الأخيرة 11,6 مليار دولار أميركي.

ث ـ إصدارات القطاعات: خلال النصف الأول من عام 2013 كان القطاع المالي الأكثر نشاطا حيث بلغ إجمالي إصداراته نحو 11,6 مليار دولار من خلال 80 إصدارا، يتبعه قطاع الطاقة والذي بلغ إجمالي إصداراته 3,7 مليارات دولار من خلال أربعة إصدارات.

ج ـ مدة الاستحقاق: تراوحت مدد الاستحقاق للإصدارات الخليجية الأولية من أربعة شهور إلى 30 عاما.

ولقد استحوذت الإصدارات ذات فترات استحقاق خمس سنوات على 26,3٪ من إجمالي القيمة المصدرة فيما استحوذت الإصدارات ذات فترات استحقاق أقل من سنة واحدة على أكبر عدد من الإصدارات بحيث بلغ عددها نحو 46,6٪ من اجمالي عدد الإصدارات.

ح ـ حجم الإصدارات: تراوح حجم الإصدارات الأولية الخليجية خلال النصف الأول من عام 2013 ما بين 2 مليون دولار و2 مليار دولار.

ولقد حلت الإصدارات التي يتراوح حجمها مليار دولار فأكثر في المرتبة الأولى من حيث القيمة حيث بلغت 9,9 مليارات دولار أو 41,5٪ من القيمة الإجمالية المصدرة من خلال 9 إصدارات.

ولقد كان إصدار الصكوك لشركة صدارة للخدمات الأساسية (نيابة عن شركة صدارة للكيميائيات) الأكبر من حيث الحجم حيث بلغ 7,5 مليارات ريال سعودي (2 مليار دولار).

خ ـ هيكل العملات للإصدارات: واستمرت ظاهرة سيطرة الدولار الأميركي على الإصدارات السيادية وإصدارات الشركات الخليجية خلال النصف الأول من عام 2013 حيث بلغ إجمالي قيمة الإصدارات المقومة بالدولار الأميركي 17,6 مليار دولار أميركي أي 73,3٪ من القيمة الإجمالية للإصدارات السيادية والشركات الخليجية، تبعها الإصدارات المقومة بالريال السعودي والتي بلغت قيمتها الإجمالية 3,7 مليارات دولار أميركي ثم الفرنك السويسري والتي بلغت في مجملها 1,1 مليار دولار أميركي.

د ـ التصنيفات الائتمانية والإدراج: حصل ما مجموعه 32 إصدارا على تصنيفات ائتمانية خلال النصف الأول من 2013، والتي أتت قبل إحدى وكالات التصنيف الائتمانية التالية: موديز، ستاندرد أند بورز، وفيتش، وRAM، وكابيتال انتيليجنس، وكابيتال ستانداردز.

كما تم إدراج 35 إصدارا في الأسواق المالية منها 24 إصدارا تم ادراجها في الأسواق العالمية فيما تم إدراج 11 إصدارا في الأسواق الخليجية.

وبلغ الحجم الإجمالي لسوق السندات والصكوك المستحقة في السوق الخليجي 224,7 دولار أميركي كما في 30 يونيو 2013، ويتميز سوق الإصدارات الخليجية المستحقة (السيادية والشركات) بما يلي:

ـ الإصدارات من قبل الهيئات الإماراتية سواء حكومية أو شركات لها النصيب الأكبر من إجمالي القيمة حيث إلى 50,4٪ من إجمالي قيمة الإصدارات المستحقة.

ـ تصل نسبة إصدارات الشركات نحو 72,2٪ من اجمالي الإصدارات الخليجية المستحقة مقابل 18,8 مليار دولار للإصدارات السيادية.

ـ أغلب الإصدارات الخليجية المستحقة مقومة بالدولار الأميركي حيث تبلغ نسبتها 73,3٪، يليها الإصدارات المقومة بالريال السعودي والتي تبلغ نسبتها 11,4٪ من إجمالي الإصدارات الخليجية المستحقة.

ـ تبلغ نسبة الإصدارات التقليدية نحو 69,4٪ مقابل 30,6٪ للإصدارات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية (الصكوك).

أكد في بيانه أن القطاع المالي في الكويت مازال ينتظر معرفة أي من نموذجي الاتفاقية سيتم اعتماده

اتحاد الشركات الاستثمارية: ننتظر من جهاتنا الرقابية إصدار تعليمات واضحة بخصوص قانون الامتثال الضريبي الأميركي «فاتكا»

بدر السبيعي

تحرك مؤسسات الدولة بشقيها الرقابي والخاص بشكل سريع

مطلب حيوي

دعا اتحاد الشركات الاستثمارية الجهات الرقابية ممثلة في بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، في بيان رسمي أمس إلى إصدار تعليمات واضحة للمؤسسات المالية حول قانون الامتثال الضريبي «فاتكا»، مؤكدا أن هناك حاجة ملحة للتوصل إلى تفاهم ثنائي بين حكومة الكويت والإدارة الأميركية، يحدد الأطر الواضحة لكيفية تطبيق هذا القانون مع إرساء الآليات الإجرائية اللازمة، علما أن معظم الحكومات من منطلق مسؤوليتها السيادية وحفاظا على مصالح قطاعها المالي، تتخذ خطوات حثيثة لتنظيم تبادل المعلومات من خلال قنوات تكون تحت رقابة الحكومات المعنية، فكانت النتيجة التعاطي في الأمر من «حكومة إلى حكومة» وذلك ضمانا لمبدأ السيادة.

ونجد الآن كلا من مملكة البحرين، ومملكة الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة تحذو حذوهم فيما يخص التفاوض على اتفاقية ثنائية.

ونظرا لأنه لم يصدر عن الجهات الرقابية في الكويت أي تعليمات محددة حول قانون الامتثال الضريبي حتى الآن، فقد يؤدي هذا الوضع إلى تعرض المؤسسات المالية في الكويت لإشكاليات عديدة تتمثل في تعطيل تعامل المؤسسات بالدولار الأميركي، وقطع العلاقات مع البنوك العالمية التي ستفرض الامتثال لقانون الـ «فاتكا» على المؤسسات المالية كشرط أساسي لقبولها كعملاء لهذه البنوك، وقيام مصلحة الضريبة الأميركية بحجب مبلغ يصل إلى 30٪ من المدفوعات المستحقة لتلك المؤسسات المالية من مصدر أميركي.

وكان بنك الكويت المركزي أصدر تعميما في يونيو 2012 على اتحاد مصارف الكويت، مفاده بأن القانون المحلي لا يسمح للبنوك بالكشف عن معلومات تخص عملاءها لطرف ثالث.

أما المؤسسات المالية التي لا تذعن إلى هذا القانون المحلي، فستكون معرضة لعقوبات منصوص عليها. إلا أن تعميم المركزي أيضا يشير إلى أنه للامتثال لمتطلبات «فاتكا»، يمكن للبنوك أن تحصل على تنازل مكتوب من أصحاب حساباتها الأميركية، مما يتيح للبنوك الكشف عن تفاصيل حساباتها الأميركية لمصلحة الضرائب الأميركية بناء على قانون «فاتكا».

وبناء على ما ورد، وعلى ضوء وجود خصوصية محددة أو متطلبات سرية مصرفية تندرج تحت بند القوانين الأجنبية، والتي تمنع المؤسسات المالية من إعطاء كل المعلومات المهمة لمصلحة ضريبة الدخل الأميركية، طورت وزارة الخزينة الأميركية نموذجين من الاتفاقات الحكومية لكي تسهل تطبيق القانون بأسلوب لا يعرضها لعقبات القوانين الأجنبية، فيما يعرف باسم اتفاقية النموذج 1، واتفاقية النموذج 2، وهما كالتالي:

1 ـ النموذج الأول: بناء على اتفاقية النموذج 1، ينبغي على المؤسسات المالية الأجنبية تقديم المعلومات مباشرة إلى حكومتها، وبعض المعلومات تتحول تلقائيا إلى مصلحة ضريبة الدخل الأميركية. والدول التي وقعت على النموذج الأول من الاتفاق فهي: إيرلندا ـ الدنمارك ـ المكسيك ـ المملكة المتحدة.

2 ـ النموذج الثاني: يجب على المؤسسات المالية التسجيل لدى مصلحة ضريبة الدخل الأميركية وتقديم المعلومات بصورة مباشرة فيما يتعلق بالحسابات الأميركية، وهذا ما يجعل الحكومات الأجنبية مطالبة بسن قانون محلي يطرح تبادل المعلومات مع الولايات المتحدة الأميركية. ولم توقع على هذه الاتفاقية أي دولة باستثناء سويسرا.

ونظرا لهذه المعطيات الجادة، نتطلع في القطاع المالي الكويتي لتعليمات واضحة من قبل جهاتنا الرقابية أسوة بدول العالم، وانسجاما مع ما نحتاجه من تحركات حثيثة، لترجمة رؤية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله لتحويل الكويت إلى مركز مالي.

مجموعة «برقان» تشارك في مؤتمر ومعرض سايبوس بدبي

اعلنت مجموعة بنك برقان عن مشاركتها في فعاليات المؤتمر العالمي «سايبوس» الذي اقيم في الفترة ما بين 16 و19 من الشهر الجاري بدبي.

ويعتبر «سايبوس» احد اهم المؤتمرات الدولية التي صممت خصوصا لتسلط الضوء على قطاع الخدمات المالية، حيث شارك الحضور في العديد من المناقشات حول مجالات مختلفة مثل طرق الدفع والاوراق المالية بالاضافة الى ادارة النقد وتمويل التجارة.

هذا، وقد شارك من مجموعة بنك برقان كل من مجموعة الخدمات المصرفية للشركات وادارة المؤسسات المالية اضافة الى اعضاء المصارف التابعة للمجموعة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. واستقطب جناح مجموعة بنك برقان عددا كبيرا من الحضور، حيث تم التركيز على قوة شبكة المجموعة المتنامية بالاضافة الى تنوع المنتجات والخدمات المصرفية التي يتم توافرها في مختلف الاسواق الرئيسية بالمنطقة.

وتضمنت فعاليات المؤتمر مناقشة العديد من المواضيع مثل تنظيم اداء الاوراق المالية والبنية التحتية للاسواق والتطور المستمر لكيفية ادارة الاعمال واحدث التطورات في مجالي الخدمات المصرفية للشركات والتجارية، وعمليات الخزينة، وادارة المخاطر والاسواق المالية وادارة الاعمال وطرق الدفع الإلكتروني بالاضافة الى ادارة الاستثمار.

تميز بنك برقان بمشاركته الفعالة في مختلف المؤتمرات والمعارض الدولية، اذ يستمر في تعزيز وتطوير بيئة الاعمال على الصعيدين المحلي والدولي وذلك من خلال توفير استشارات وحلول مالية قوية.

جانب من مشاركة «برقان» في المؤتمر العالمي «سايبوس»

اعلانات البورصة

«منازل» تحقق 2,77 مليون دينار أرباحاً نتيجة تسوية مديونية لإحدى شركاتها التابعة

أعلنت شركة منازل القابضة أن شركة منازل للتعمير، المملوكة لها بنسبة 99,9٪، قد قامت بتوقيع عقد تسوية مديونية مع إحدى شركات التمويل الدائنة، ونتج عن هذه التسوية تحقيق أرباح بقيمة 2,77 مليون دينار تقريبا، سوف تدرج ضمن البيانات المالية للشركة في الربع الثالث من العام الحالي 2013.

استدعاء زيادة رأس مال «ايفا للفنادق» من 1 حتى 21أكتوبر المقبل

أفادت شركة ايفا للفنادق والمنتجعات بأنه بناء على موافقة الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة والمنعقدة في 10_7_2013 على زيادة رأس مال الشركة من 45,38 مليون دينار الى 63,54 مليون دينار وجميع هذه الاسهم نقدية وبقيمة اسمية 100 فلس وعلاوة اصدار 80 فلسا للسهم الواحد وبعد موافقة هيئة اسواق المال على نشرة الاكتتاب لزيادة رأس مال الشركة فقد حدد مجلس الادارة فترة الاستدعاء لتلك الزيادة لتكون خلال الفترة من يوم الثلاثاء الموافق 1_10_2013 ولمدة 21 يوما تنتهي يوم الاثنين الموافق 21_10_2013 وتخصص للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة قبل يوم من تاريخ استدعاء زيادة رأس المال بأي عدد من الاسهم في رأس مال الشركة وفي حالة تجاوز الاكتتاب بالاسهم المطروحة سيتم تخصيص الاسهم المكتتب بها على المساهمين كل بنسبة تملكه للسهم وسيكون الاكتتاب بتلك الزيادة في مقر الشركة.

تأجيل اجتماع الهيئة الموحدة لحملة سندات «المال للاستثمار» إلى الاثنين القادم

أفادت شركة المال للاستثمار بأن اجتماع الهيئة الموحدة لحملة سندات شركة المال للاستثمار والذي كان مقررا عقده امس للنظر في تمديد استحقاق سندات بقيمة 11,988 مليون دينار على شريحتين بفائدة ثابتة وفائدة متغيرة الصادرة بتاريخ 2007/10/2 استحقاق 2013/10/2 قد تم تأجيله إلى يوم الاثنين المقبل وذلك لعدم توافر النصاب القانوني.